

الجامعة والبحث العلمي في ظل تقسيم العمل العلمي الراهن

University and scientific research under the division of scientific work

د. نور الدين زمام

قسم علم الاجتماع - جامعة بسكرة.

Abstract :

Through this work, the author of the article seeks to call upon the researchers to achieve independence in their studies, to avoid the domination of the other ego and to break the epistemological circle in which the Arab researcher has been drawn up. He continues to play the role of reserve in his researches and studies of the Western authorities, A global division of scientific work, which is subordinated to the benefit of foreign institutions.

Which necessitates the modification of this role and the introduction of new alternatives to reshape this unequal relationship, which serves our countries and makes scientific research a stop.

الملخص:

يسعى صاحب المقال من خلال هذا العمل دعوة الباحثين إلى ضرورة تحقيق الإستقلالية في دراساتهم، والتحرر من سيطرة الأنا الآخر وكسر الطوق الابستيمولوجي الذي صيغت داخله مرجعية الباحث العربي، الذي لا يزال يلعب دور الرديف في بحثه ودراساته للجهات الغربية، التي لا تزال تخدم أدور البلدان ضمن تقسيم عالمي للعمل العلمي، تحبك تبعيتها لصالح المؤسسات الأجنبية.

مما يستوجب تعديل هذا الدور وطرح بدائل جديدة لإعادة تشكيل هذه العلاقة اللامتكافئة، بما يخدم بلداننا ويجعل البحث العلمي وقف لها.

توطئة:

لعبت البحوث والدراسات في مجال العلوم الإنسانية، التي تناولت بلداننا العربية وغيرها من البلدان النامية، دور الرديف الممتاز للجهات الغربية، حيث سعت (ولا زالت تسعى) من خلال مؤسساتها وهيئاتها الاستكشافية والبحثية والعلمية، إلى بلورة صورة نمطية عن هذه البلدان، وحبك سيناريوهات محددة لتحديد تعاملها معها سياسيا واقتصاديا وثقافيا وعلميا.

تحاول هذه الورقة، تتبع أشكال التمفصل (التاريخية والراهنة) القائمة بين الدراسات والبحوث العلمية التي تتناول هذه البلدان والمصالح والمؤسسات الأجنبية. مع الإشارة في الوقت الراهن إلى الدور الذي تقوم به الجهات الوصية على المعرفة العلمية، من أجل تعديل هذا الدور وطرح البدائل المختلفة لإعادة تشكيل هذه العلاقة اللامتكافئة، بين وجهة البحوث وواقع الباحث، فضلا عن محاولة رصد الأدوار التي حددت سلفا لهذه البلدان.

يتضح عند دراسة تاريخ وراهن أشكال التفاضل القائمة بين المعرفة والواقع العربي أن المؤسسات والبعثات العلمية والجامعات الغربية هي التي تكلفت ابتداءا بالتقريب عن هذا الواقع، في وقت لم يكن فيه الحضور العربي العلمي يشكل أي تأثير على مجرى العلم. وبعد توفر الشروط الملائمة لتسجيل انطلاقة معرفية محلية كان الأمر يستوجب أن يأخذ الباحثون على عاتقهم مهمة تصفية الاستعمار عن علومهم « La décolonisation des sciences كرهان حقيقي لإحداث قطيعة مع المنظومة الغربية للمعرفة وكسر الطوق الاستيمولوجي الذي صيغت داخله مرجعية الباحث العربي.

أولاً- دور المؤسسة البحثية الإستشراقية والاستعمارية:

يُلاحظ من الوجهة التاريخية، أن الصورة التي تحكم الفعل والممارسة الغربية إزاء البلدان العربية، سواء في المجال الاقتصادي أو الثقافي أو العلمي تمّ تشكيلها انطلاقاً من التأمّلات الأولى التي صاغها آباء الفكر الغربي أي فلاسفة اليونان عن البلدان غير الأوروبية، مروراً بكل الإنتاج المعرفي الذي أسقط على بلدان المشرق (وبلدان المغرب والأندلس) وما رافقه وبزّره من إطلاق لبعض الأوصاف العنصرية على هذه البلدان، مثل تصنيفهم أسفل الدرك بالنسبة للأوروبيين خصوصاً، سواء فيما يتعلق بطريقة إدراكهم للأشياء (*)، أو فيما يتعلق بأخلاقهم وعاداتهم.

فمن العبارات المشهورة لأرسطو قوله: >> أن البرابرة أكثر خنوعاً بطبيعتهم من الإغريق، والأوروبيين أكثر خنوعاً من الأوروبيين، ومن هنا فإنهم يحتملون الحكم الاستبدادي دونما احتجاج..(1)<< فهو يريد أن يقول أن سكان هذه البلدان جبناء لدرجة جعلت بلدانهم موطناً للاستبداد والطغيان.

وقد ساهمت أقاصيص وكتابات الرحالة والمبشرين والمستشرقين في ترسيخ التصورات الغربية عن هذه البلدان، وبحلول القرن الثامن عشر أصبح التطبيق الجغرافي للأفكار، التي

* إندهش رضا باي في معرض دفاعه عن الأمبراطورية العثمانية، حيث كان نائباً ورئيساً لغرفة النواب والسينات Sénat، مما قاله العالم الوضعي آنذاك "إميل ليتري" « Emile Littré » (1801-1881) عند نفيه عن العرب أي حضارة، واعتبار كتبهم ومعرفتهم مجرد ترجمة لما أتى به اليونان. أنظر:

Ridha Bey: La faillite morale de la politique occidentale en orient, Tad : M. Bourghiba, S. Zemerli, 2^oEd, Tunis, éd. Bouslama, 1979, p142.

(1) بيروي أندرسون: دولة الشرق الاستبدادية، ترجمة بديع عمر نظمي، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، 1983،

تشكلت من خلال تأملات الغرب عن الإمبراطورية العثمانية، كما يرى "بيري أندرسون" (Perriy Anderson) يمتد إلى بقية البلدان الشرقية العتيقة مثل فارس والهند والصين، حيث صاحب التوسع الجغرافي للاستعمار الغربي تعميم مجموع الخصائص التي لوحظت أو اقتصر في البدء على الباب العالي (2).

والفضل الكبير في ذلك يرجع إلى الدراسات الاستشراقية، وذلك لما لعبته من دور معتبر في تغذية الأيديولوجيا والتصورات الغربية بمعلومات وتحليلات شكلت فيما بعد مرجعيته عن تاريخ وثقافة وواقع هذه البلدان.

1- أدبيات الاستشراق:

يعتبر الاستشراق كما يذهب إدوارد السعيد أسلوباً غربياً للسيطرة على الشرق، وإعادة بنائه، وامتلاك السيادة عليه (3)، وبفضل ذلك استطاع أن يحتل مكانة مرجعية مرموقة داخل العلوم الاجتماعية الغربي، وبما في ذلك الماركسية ذاتها.

ففضله انعقد القران بين المقاربة الماركسية الكلاسيكية للتنمية في بلدان العالم الثالث مع السوسيولوجية البورجوازية التقليدية. ويرجع سبب هذا القران إلى اتقاق التيارين على النظرة الواحدة لدار الإسلام، التي اعتبرها الفكر الغربي عموماً أسيرة الركود واللاتاريخ، فكان المخرج من هذا المأزق أن قيّض لها التاريخ طبقة بورجوازية ترعرعت في الغرب الدينامي المتحرك، استطاعت أن تخرق آفاق العالم العربي والشرقي الآسن كلّه بأفكارها ونشاطها.

وتجدر الإشارة إلى أن كلمة الشرق في حد ذاتها هي من صنع الغرب، عكس كلمة المشرق التي تحدتت ضمن الاستعمال الجغرافي التاريخي ضمن دار الإسلام، أي ليس كمقابلة للغرب، بل بالنظر إلى المغرب الإسلامي (بالإضافة إلى الأندلس) (4).

(2) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(3) إدوارد السعيد: الاستشراق، المعرفة، السلطة، الإنشاء، ترجمة كمال أبو ديب، الطبعة الثانية بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1981، ص38.

(4) Raymond Laffargue: « Les sciences sociales au Maghreb » cahiers internationaux de sociologie, (4) Paris, éditions PUF, 1976, p224.

ومن الناحية التاريخية ظهر هذا المصطلح (أي الشرق) في نهاية القرن الثامن عشر، غير أن تدريس اللغات الشرقية كان موجودا منذ 1245، بعد قرار " مجمع النمسا " (Concile de vienne) كما يبين "ماكسيم رودنسون" (Maxime Rodenson). وحسب عبد الكبير الخطيبي فقد مرّ الاستشراق بمرحلتين أساسيتين:

- تمتد الأولى من القرن الثالث عشر إلى غاية الحرب العالمية الثانية، وكان الاهتمام منصبا فيها على دراسة التاريخ، فقه اللغة وعلم السلالات (الإثنولوجيا).

- أما المرحلة الثانية فقد انخرطت هذه الدراسات ضمن العلوم الاجتماعية (5)، ولذلك تنوعت أدوات الإقناع لدى هذه الدراسات، وأصبح خطابه بهذا الشكل >> الجديد يعتمد في تأسيسه لموضوعيته على السلطة المعرفية للعلوم الإنسانية (6) <<

هذا، وعند تتبع اهتمامات وآثار البحث الاستشراقي ودوره في تأسيس مرجعية الكتاب والمفكرين الغربيين منذ القرون الماضية نلاحظ بالنسبة لاهتماماته، تركيزه على ثقافة النخبة في بلدان الشرق، واهتمامه بالإنتاج الأدبي للمؤسسات الحاكمة: العلماء والسراي والبيروقراطية الملكية.

وقد كان فهمه للسياسة باعتبارها صراعات مهلكة داخل العائلة المالكة، وكان تصوره للتاريخ بوصفه تأرجح السلالات وراء تشكل الملاحظات الغالبة لدى هؤلاء عن هذه البلدان (7).

ومن ناحية أخرى شكل الاستشراق، بفضل ما تم له من إرساء لإطار مؤسساتي منظم، ونظرا لما كان يملكه من إمكانات أدبية وعلمية، القوة الفكرية النافذة التي اخترقت المنظومة الثقافية والحقول الرمزية للثقافة العربية الإسلامية، وجردتها من أي إضافة أو إبداع (*)، وبلورت

(5) Abdelkébir Khatibi: «L'orientalisme désorienté» in : Maghreb pluriel, Editions Denoël, 1983, pp. 128-129.

(6) محمد وقيدي : العلوم لانسانية والأيدولوجيا، دار الطليعة ، بيروت، 1983، ص168.

(7) بريان تيرنر: ماركس ونهاية الاستشراق، ترجمة يزيد صايغ، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1981، ص13.
* فعلى سبيل المثال قدم المستشرق المشهور "رينان" (Renan) تلخيصا عنصريا لتاريخ الحضارات، أضاف دعما دعائيا إضافيا لإرساء النزعة "المركزية الأوروبية"، كما كان بمثابة تبرير عنصري للغزو الاستعماري. حيث نجده قد اختزل التواريخ التي بنت الحضارة المعاصرة، في التاريخ اليوناني بنزعة الانسانية العبقريّة المتقدمة، والتاريخ الإسرائيلي بدينه الشمولي، والتاريخ الروماني الذي أروسى المجتمع المدني الذي نشر القيم السابقة. بروح العملي، أنظر: محمد وقيدي، المرجع السابق، ص146-148.

خطابا خاصا، استطاعت من خلاله إعادة بناء المنظومة الفكرية العربية وفق مقاييس تنسجم ومنطق التفكير المذهبي والاقتصادي الغربي.

ومن ضمن الرؤى التي شكلها عن هذه البلدان في الضمير الغربي، تصوير هذه المجتمعات بوصفها تتوفر على بنية الاجتماعية فريدة، على شكل لوحة فسيفسائية مرقعة من القبائل والأقليات الدينية والمجموعات الاجتماعية والروابط، وهو الطرح الذي تلقفته الأنثروبولوجيا الغربية؛ وبنيت عليه تصوراتها.

وعلاوة على ذلك، كان الاستشراق هو الذي وضع حجر الأساس للفكرة القائلة بأنّ هذه المجتمعات حبيسة جمود تاريخي؛ وأنها تتخبط في مأزق بلا حل، وقد كان الفضل الكبير للماركسية في تجسيد هذا الطرح الماركسي على شكل نموذج تحليلي عرف فيما بعد بنمط الإنتاج الآسيوي، وحشد فيه الماركسيون طيلة مراسلاتهم وتأملاتهم المترخية الآماد كل ما يدل عن تخبط هذه المجتمعات في مأزق دائم، وأرجع هذا الوضع أو هذا المأزق إلى >> عنقود من الغيابات: غياب الطبقة الوسطى، وغياب المدينة، وغياب الحقوق السياسية، وغياب الثورات (8)<<

كان لهذا التصور نتائجه الخطيرة على هذه المجتمعات، حيث فسّر التحرك الاستعماري لصالح تحريرها من أسر الركود، ومن حتميات الجغرافيا، وسطوة الدين، وأوهاق العادات، وجمود التقاليد، وهكذا كانت هذه الخلاصة الأيديولوجية التي قدمتها الدراسات الاستشراقية لمختلف المذاهب والتيارات الغربية، بمثابة القاعدة التي انبنى عليها " نسق التبشير" كما أسماه "جي روشيه" (Guy Rocher)، والذي صاغه المستعمر لتبرير احتلاله لهذه البلدان، وتقديم دوره على أنه " مهمة " حضارية (9).

(8) بريان تيرنر ، المرجع السابق، ص99.

(9) Guy Rocher : Le changement sociale, Editions HMH, Paris, 1968, p229.

2- الأدبيات والعلوم الكولونيالية:

بالرغم من وقوف بعض العلماء والباحثين موقفا معارضا للاستعمار وأطروحاته التبريرية، كما هو الشأن بالنسبة لأتباع سان سيمون، فيما يخص قضية الجزائر(*)، إلا أن الأغلبية كانت تجد ما يبرر هذا التدخل في هذه البلدان الغنية والبكر، والتي تقع في الأسر بسبب توحش سكانها وتنافر إثنياتهم، وابتعادهم عن الطرق الحديثة للتفكير والعمل والعيش.

وبالطبع كانت المعرفة العلمية رديفا وفيها للمهمة الاستعمارية "الحضارية" الغربية، حيث أوقف العلماء جهودهم، بشكل لم تألفه حركات التوسع من قبل، من أجل تبيان المسالك التي ينبغي استعمالها من أجل تسهيل إخضاع الشعوب المستعمرة، حتى أن التعليم والطب والدين، كانت من أهم المجالات، التي استعملت كشعارات جديدة، وسياسات نافذة لتدعيم الاحتلال(*).

إن، لم تكن أقدام العسكر أثناء الاحتلال تتقدم لوحدها داخل التراب المحتل، فقد كانت الاكتشافات العلمية والتحقيقات الميدانية تسير إلى جنبها؛ وحسب معدلات سيرها، ولعل ذلك ما يفسر لنا طبيعة العلوم التي ابتكرت حينها، وحجم الأعمال التي أنجزت في ذلك الوقت، ففيما يخص الجزائر استطاعت إدارة الاحتلال الفرنسي جمع ما يقارب الأربعين جزءا من الدراسات المختلفة عن المجتمع الجزائري في الفترة الممتدة من 1844-1867 (10).

وفي دراسته لتاريخ الإثنوغرافية لاحظ "جون بوارييه" (Jean Poirier) بأن عملية جمع المعلومات الميدانية أو إرسال التقارير، من طرف الحكام الإداريين والمبشرين عن بلدان العالم

* حيث وقف أغلب أتباع "الجمعية العالمية" للسانسيمونية (Saint-simoniens) موقفا مضادا من احتلال الجزائر، وكان "أنفنتان" (Enfantin) أبرز معارض للإدارة الاستعمارية، حيث دافع عن لقضية العربية، وأطلق شعاره "الجزائر للجزائريين" في عام 1861، أنظر:

Rouchdi Fekkar: Reflets de la sociologie pré-marxiste dans le monde arabe, (Idées progressistes et pratiques industrielles des Saint-Simoniens en Algérie et en Egypte au xix^e siècles, Edition P. Geuthner, Paris, 1974, Paris, pp 33-34 /36-38.

* - كان التعليم الغربي والطب الغربي "الحديث" أحد أدوات الاحتلال، فمن الشعارات التي راجت آنذاك « instruire pour conquérir » و «guérir pour conquérir» لمزيد من التوسع حول هذا الموضوع أنظر:

Yvonne Turin, Affrontements culturels dans l'algérie coloniale, écoles, médecines, religion, Alger, éditions ENAI, p17.

P. Lucas & L.C. Vatin : L'Algérie des anthropologues, Paris, Librairie François Maspéro, (10)

الثالث عموماً في القرن التاسع، قد ترافق مع المزوجة بين ما كان يقدمه الرحالة من معلومات، وما يصل إليه المفكرون أو الفلاسفة من نظريات(11).

والأكثر من ذلك، كان هؤلاء الكتاب (من المبشرين والحكام) لا يكتفون بمتابعة المشكلات النظرية التي كان يثيرها العلماء بالاطلاع عليها، وإنما كانوا على اتصال بأصحابها، وبالمقابل كان من المؤلف أن يرسل العلماء من أوطانهم قوائم تحوي أسئلة عن المعلومات التي يريدون الحصول عليها إلى الأشخاص المقيمين بين الشعوب البدائية ليجيبوا عليها(12).

والملفت للنظر أيضاً، عند تتبع الدراسات والأدبيات الكولونيلية، خاصة فيما يتعلق بالجزائر، يُلاحظ أن عمليتنا جمع المعلومات وصياغة النظريات عن البلدان المستعمرة لم تكن الظاهرة الفريدة الوحيدة التي ميّزت حركة الاستعمار، فموازاة مع ذلك رافقت سيرورة تطور الاهتمامات العلمية ذاتها سيرورة تطور التغلغل الاستعماري ذاته، أو تطور ما يطلق عليه "جورج بالوندييه" (Georges Balandier) "الوضعية الاستعمارية" «Situation coloniale»(*)، حيث تنوع الاهتمام بأشكال المعرفة العلمية الإنسانية في الجزائر المستعمرة من مرحلة إلى أخرى، فكان الحضور المعرفي مرآة لتطور التواجد الكولونيالي.

فقبل 1880 كان الاهتمام السائد يدور حول الإثنولوجية والدراسات التاريخية، ثم بعد ذلك، وفيما بين 1880 والحرب العالمية الثانية تحوّل إلى الاهتمام بالعلوم القانونية فيما بين 1880 والحرب العالمية الأولى. ثم انصب الاهتمام بعد ذلك على علم الاقتصاد.

فيمكن القول أنّ المراحل السابقة على 1870-1880 كان الاستعمار منشغلاً فيها بتوفير معرفة ذات طابع إثنوجرافي، وذلك بسبب سيطرة الشكل العسكري للتغلغل داخل المجتمع

(11) Jean Poirier: *Histoire de l'ethnologie*, 3^e Edition, Paris, PUF, 1984, p 21. نقلاً عن: حسين فهميم، قصة

الأنتروبولوجيا، من كتب عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) العدد 98، (فبراير 1986) ص131.

(12) المرجع السابق نفسه، ص131-132.

* وهي الوضعية التي تنشأ بفعل الاستعمار، وتتطور مع دخول كيائين اجتماعيين في علاقة، والتي تزداد قوة وتشهد فترات ضعف، وهي ذات مظاهر متعددة سياسية واقتصادية وإداري وأيدولوجية : «Sociologie de la dépendance» in : *Sens et puissance*, 2^e Edition, Paris, Quadrige/ PUF, 1981, pp. 154-155.

الجزائري، وكذا الإداري المباشرة وغير المباشرة (المكاتب العربية، تجمعت في القبائل) وما صاحب ذلك من انعقاد العلاقات المباشرة بين الضباط والأهالي أو ممثلي القبائل (**).

ومع توسع السيطرة الاستعمارية بعد 1870، ودخول الأهالي ضمن المناطق المدنية، أي في علاقة وتعامل مع الدولة، تطلب الأمر ازدهار الدراسات القانونية: حقوق الملكية، قانون الأهالي. وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى، أضحت المسائل ذات البعد الاقتصادي، تشكّل محور الاهتمام الكولونيالي (الزراعة، القروض والنقل..). ليتطور هذا الاهتمام مع نهاية الحرب العالمية الثانية، حول مسائل ذات علاقة بالتصنيع، وعوامل التنمية، وتحليل الأبنية الاقتصادية.. (13).

إذن، لم يتخلف البحث العلمي عن ركب الاستعمار، وهذا ما جسّده على سبيل المثال "المؤتمر الدولي لعلم الاجتماع الاستعماري" الذي انعقد بباريس فيما بين 6 و 11 أوت 1900، حيث كان محور برنامجه هو : واجبات التوسع الاستعماري إزاء المستعمرات والأهالي.

وفي هذا المؤتمر قدّم الباحثون أنفسهم كمستشارين للقوى الكولونيالية، كما يعلق "فرانسوا لمدورفر" (F. Leimdorfer) حيث تموقعوا ضمن المنحى الأيديولوجي التبيري، الذي استند إلى المقولات التطورية التي كانت تتفق ومجهود العلماء والإدارة لمنح الحضارة الغربية (وهنا الفرنسية) دورا ومهمة حضارية (14).

وتجدر الإشارة إلى الشيء نفسه عرفته بلدان المغرب العربي، كما أوضحه بدقة عبد الكبير الخطيبي في معرض تناوله لنشأة علم الاجتماع بالمغرب، حيث لاحظ أنّ المعرفة السوسيولوجية، من الناحية التاريخية، تطورت في مراحلها الأولى وفق أهداف الاحتلال والتغلغل الكولونيالي (*).

** فالانثولوجيا كما يعلق "جاك ديريدا" (Jaque Dériida) هي أولا علم أوروبي، وهي بالرغم من مشيئة الباحث تضم في محتوى

كتابته مقدمات نزع التمركز حول الانثية « Ethnocentrisme », أنظر: A. Khatibi, « Maghreb pluriel » op. Cit.

(13) François Leimdorfer : « Objets de la sociologie coloniale l'exemple Algérien », Revue Tiers

Monde, N° 90, (Avril-Juin 1982) pp 280-281.

(14) Ibid, p 282/283.

* في هذا الصدد يقول "ميشو بيلير" (Michaud Bellaire) بوصفه الرجل الذي ترأس "البعثة العلمية بعد 1907، أي بعد

سلفه " جورج سالمون" (Georges Selmon) {الذي عين في 1904 على رأس هذه البعثة التي أنشأها " لو شاتولييه" (Le

وبمناسبة هذا الموضوع لا يمكن إغفال الدور العلمي - الأيديولوجي الذي قام به منظر تلك المرحلة "روبرت مونتاني" (Robert Montagne) الذي نجده يفاوض عبد الكريم الخطيبي على وضع حد لحرب الريف ويقنعه بالاستسلام، ثم يقَدِّم في الجزائر، خلال الحرب العالمية الثانية، وتحت وصاية الجنرال "كاترو" Catroux والعقيد "سبيلمان" Spillman برنامجا من ثلاث نقاط تتعلق بالحفاظ على السيادة الفرنسية بعد الحرب، وإشراك المواطنين في تسيير أمورهم بشكل متدرج ومتناسب معهم، وأخيرا تطوير شروطهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية (15).

وكما يتضح لنا، فإن هذه النصائح تعكس قدرة وحرصا كبيرين لدى مونتاني على تحديد السبل الكفيلة بإبقاء الهيمنة الفرنسية بعد تنامي الحركات الوطنية، وزيادة التملل الشعبي. ولو تتبعنا نصائحه وأعماله "العلمية" فيما بعد، لوجدناه حينها، يتقنن في تقديم النصح لاستخدام الطبقة العمالية الكادحة لأهداف قد تدهش الماركسيين ذاتهم.

إذ أنه دعا إلى بلورة الوعي لدى هذه الطبقة، ومنحها "روحا جماعية جديدة" تتجسد من خلال أمن مادي واجتماعي، وإنشاء مجالس استشارية تسمح بإشراك المواطنين في عملية تحسين ظروفهم. وكان الهدف من هذه الدعوة هو محاولة خلق "قوة ثالثة"، بقصد سد الطريق أمام البرجوازية الوطنية المغربية الصاعدة (16).

وفي الختام يلاحظ أن البحث العلمي في الفترة الاستعمارية قد جند لنفسه منظومات فكرية عديدة لإنجاح المهمة الاستعمارية، بل أنه استطاع، وبحسب الحاجة، أن يُظهر للوجود فروع معرفية جديدة، اجتمعت إرادة الإدارة والباحثون والرحالة والمبشرون على ازدهارها

("chatelier" البروفيسور في علم الاجتماع الإسلامي في « Le collège de France ») : الهدف من هذه البعثة هو البحث عن الوثائق التي تسمح بدراسة المغرب، وإعادة تشكيل تنظيم الحياة، ليس بالاستعانة بالكتب والمخطوطات فحسب، ولكن من خلال المعلومات الشفهية، وتقاليد القبائل، والطرق، والعائلات، فالأمر يتعلق، حسب قوله، بدراسات سوسولوجية أنظر:

Abdelkebir Khatibi: Bilan de la sociologie au Maroc, publication de l'association pour la recherche en sciences humaines, Rabat, 1968, p9/11. & « L'orientalisme désorienté » op. Cit, p118-119.

Abdelkebir Khatibi: Bilan de la sociologie au Maroc, op. Cit, p17 (15)

Ibid. p18. (16)

ونضجها، وقد امتلك أصحاب هذه المعرفة قسطاً من الجرأة جعلهم يجدون لها مكاناً ضمن المنظومة الجامعية.

وقد كسبت هذه المعرفة شرعيتها، إلى الدرجة التي اعتبر فيها " غاستون بوتول " (Gaston Bouthoul) مع رفعة مكانته العلمية "السوسيوولوجيا الاستعمارية" تشكّل قسماً متكاملًا مع السوسيوولوجيا العامة وتحت عنوان آخر غير الحرب. ويرأيه فإن هذا الميدان المعرفي تحصل على مشروعيته - إن صح القول - من النتائج الناجمة عن " الحوادث الاستعماري"، وهو الحادث الذي يرافقه تسارع التقنيات، وتغير الذهنيات، بالإضافة إلى يصاحبه من زرع للمؤسسات في شعب ما بالإكراه..(17).

وبغض النظر عن الأهداف العلمية للدراسات السوسيوولوجية الاستعمارية أو سوسيوولوجيا الاستعمار، إلا أنها تعتبر إلى حد ما انعكاس لتطور التناول الغربي لمجتمعات العلم الثالث، فهي من هذه الناحية تكتسي أهمية إبستيمولوجية كبيرة، فتاريخ العلم (وهنا الاستعماري) هو >>المعمل الذي "يفرخ" فيه التفكير الإبستيمولوجي(18)<<، وهذا هو المعنى الذي أرسى دعائمه " غاستون باشلار " « Gaston Bachelard » الذي يطرح القضية من منطلق "العقبات الإبستيمولوجية" «Obstacles épistémologique»، فيرى بأنه عند البحث عن الشروط النفسانية لتقدم العلوم، سرعان ما نتوصل إلى الاقتناع بأنه ينبغي طرح مسألة المعرفة العلمية بعبارات العقبات (19).

(17) غاستون بوتول: تاريخ السوسيوولوجيا، ترجمة ممدوح حقي، بيروت، منشورات عويدات، 1977، ص 161.

(18) روبرت بلانشيه، نظرية المعرفة العلمية (الإبستيمولوجيا)، ترجمة حسن عبد الحميد، مقدمة المترجم، مطبوعات جامعة الكويت، 1987، ص 7.

(19) غاستون باشلار، تكوين العقل العلمي، مساهمة في التحليل النفساني للمعرفة الموضوعية، ترجمة خليل أحمد خليل، الطبعة الثانية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1982، ص 13.

فتاريخ العلوم الذي يسترشد بهذه الرؤية (*) يهدف إلى استجلاء الظروف الواقعية والتاريخية لإنتاج المعرفة العلمية: <<تاريخ إنشاء التصورات العلمية وتحويلها وتصحيحها (20)>> وهذا ما يمكن تبينه في هذا الشأن، حيث يلاحظنا أن التصحيح ضمن هذا المنظور الغربي تمثل في التحول من التناول الأثنوبولوجي الذي يسعى لتفسير وفهم الاشتغال الداخلي لمجتمعات الأهالي، مع الأخذ بعين الاعتبار التأثير الخارجي بفعل عوامل " الانتشار الثقافي"، إلى البحث - ضمن سوسيولوجيا الاستعمار - عن ماضي المجتمعات المستعمرة التي تسعى لإحداث تغييرات بفعل المجهود التتموي، وقد تمخض البحث عن رسم لوحة مفصلة عن سمات هذه المجتمعات، وقد شارك في هذا الرسم علماء جاءوا من تخصصات عديدة (21).

ثانيا - البحث العلمي ورهان تصفية الاستعمار:

بعد انقضاء ليل الاستعمار، وجدت الكثير من البلدان نفسها حبيسة أوضاع اجتماعية واقتصادية وثقافية تحد من قدرتها على تحقيق شروط "الانطلاق"، مما استدعى في أول الأمر، وبالنسبة للجزائر مثلا، وضع برامج وسياسات استعجالية للتخفيف من حدة هذه الأوضاع. وبالطبع لم يكن هناك تصور لما يمكن أن يقدمه البحث العلمي من عون في هذا المضمار. وبطبيعة الحال انعكس هذا الوضع على البحث العلمي وعلى التعليم العالي، بوصفه المدخل الرئيس لذلك، غير أن الباحثين من جهتهم حاولوا تحسس دورهم في خضم هذا التغافل غير الواعي، فكانت ترددات الاستجابة متفاوتة من حيث الإيقاع والتصور. حيث تحمس بعضهم من أجل خوض معركة تحرير هذه العلوم والبحوث من الاستعمار، كمقدمة إرساء منظومة فكرية مستقلة من حيث التوجه والأهداف. هذا في حين آثر البعض الآخر منهم الركون إلى ما كان المستثمرون الغريبيون (المتعاطفون) يقدمونه من أفكار وأطروحات

* وهي الرؤية التي نعنيها، والتي تخالف الاتجاه الذي يختزل تاريخ العلوم إلى مجرد سرد، كما لو كان قصة، أبطاها العلماء، أنظر بتوسع: رشدي راشد: << تاريخ العلم والعطاء العلمي في الوطن العربي >> لمستقبل العربي، العدد 81 (1985/11) ص 33-35.

(20) عبد السلام بنعبد العالي و سالم يفوت: درس في الابستيمولوجيا، الطبعة الثانية، المغرب، دار توقيال للنشر، 1988، ص 69.

(21) للإطلاع بسرعة عن هذه الأعمال أنظر على سبيل المثال: Guy Rocher: Le changement social, op. Cit, pp

(*) قد ترصد أدوار ومهام جديدة للبحث العلمي في هذه البلدان، وقد تكشف عن "كنوز ثقافية" محلية"، يمكنها أن تعيش وتستمر في حياة وواقع هذه المجتمعات.

وبشكل عام، شهدت الكتابات الحديثة في ظل الاستقلال السياسي لبلدان العالم الثالث اهتماما متزايدا بالبعد المحلي وبما يمكن أن تزخر به مناخ المعرفة في هذه البلدان. فبعد أن كان هذا التناول يتم ضمن سياق مؤسسي تابع لمنظومة المتربول العسكرية والأيدولوجية والاستعمارية، لأهداف استخراجية برجماتية. أصبحت مسألة التغيرات المحلية التي توجهها الجهود التنموية، وتجارب التحديث الناشئة، من الانشغالات المشروعة للبحث والدراسة.

فعلى مستوى الدراسات الأنثروبولوجية حدث تحول في تناول هذه المجتمعات من وصفها كمجتمعات بسيطة أي بدائية، إلى كونها مجتمعات مركبة، فضلا عن ظهور توجهات جديدة في البحث الأنثروبولوجي، من خلال اتجاه البحث نحو الموضوعات الاقتصادية.

وقد تعزز ذلك بتطور الدراسات الأنثروبولوجية الماركسية الفرنسية، تحت قيادة "موريس جودلييه" (Maurice Godelier) مما جعل من المسلم به تناول مواضيع تتعلق بأثار الأمبريالية أو أبعاد التلاقي (Contact) بين الأمم، أو التغيرات الاجتماعي داخل القرى. وقد ازدهر هذا التوجه بعد الاطلاع على أعمال الأنثروبولوجي الأمريكي "لويس مورجان" (L..Morgane) التي ترجمها "جاك لومارت" (J. Lombart) إلى الفرنسية، والتي تناولت تطور الملكية والأسرة، والأساس المادي لتطور الثقافة (22).

ومن جهة أخرى أعطت الدراسات السياسية المقارنة دفعا كبيرا لعلماء السياسة نحو تطوير مناهجهم، وإثراء موضوعات تخصصهم، وفي هذا الصدد أوضحت الدراسات الوصفية الأولى، التي قام بها العلماء الشباب الغربيون في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية أهمية الاسترشاد بمقاربات جديدة، لم يألفها أسلافهم.

* وهذا ما أشار إليه بريان تيرنر حين أوضح كيف تحول العديد من الباحثين العرب بعد الاستعمار إلى الماركسية، من أجل نقد للتقليد السوسيولوجي الوظيفي والدوركهايمي، في ظل غياب تقليد محلي، مستقل ذاتيا، للتحليل السوسيولوجي، مرجع سبق ذكره، ص8.

(22) حسين فهميم مرجع سبق ذكره، ص 248-249.

ولذلك تبنى هؤلاء الشباب تصورات ومناهج أنثروبولوجية وسوسولوجية لم يعتمدوا الرواد في دراستهم لمجتمعاتهم الغربية. فقد تبين للخلف مدى خصوصية البناء السياسي في هذا المجتمعات، بالشكل الذي ألقى الكثير من الشكوك حول المسلمات التي تلقوها في كنف النظرية السياسية الغربية (23).

كان هذا الجو المفعم بالنقاشات والأطروحات الجديدة، التي اكتشفت من جديد واقع هذه البلدان، مدعاة لطرح قضية تصفية الاستعمار (La décolonisation) أو تحرير العلوم الاجتماعية(*)، وطرح عدة تعاريف لهذا المفهوم حسب موقع وتوجه الباحث، ففي حين رأى جاك بيرك في المفهوم عملية إقامة توازن بين قيم الشعوب المستعمرة وقيم العالمية، مما يعني عدم اختزال نزع الاستعمار ضمن النزعة التقنية « techniciste » وكذا وعدم تصورها ضمن نزوع نحو الماضي « passéiste » فهي عبارة عن نسق يدمج الإنسان في مجاله، وهي خصوصية ثقافة ضمن العالمية (24).

وبغض الطرح عن أهمية هذا الطرح اليوم، إلا أنه يكشف عن تنامي الاهتمام، منذ بداية سنوات الاستقلال، بالأبعاد الخصوصية للعالم المتحرر، عند محاولة بناء معرفة علمية صحيحة به، وضمن إطار عالمي، يجعل " المحلي " متساوقا مع ما يقدمه البعد العالمي من فرص هامة لتفعيل الاستفادة من المنجزات الحديثة، وتحيين الإنشغالات المعرفية الواجب التكفل بها.

وفي نفس الموضوع أشار عبد الكبير الخطيبي إلى أن نزع الاستعمار أدى إلى ترقية فكر راديكالي في مواجهة الآلة الأيديولوجية الأمبريالية المتمركزة حول السلالة، واعتبر العملية بمثابة عملية تفكيك « Déconstruction » - بالمعنى الذي أشار إليه جاك دريدا- للخطاب، وذلك لأن

(23) السيد الحسيني: علم الاجتماع السياسي (المفاهيم والقضايا) ط3، دار المعارف، القاهرة، 1983، ص 42-44.

* ويذهب المؤرخ الفرنسي " شارل أجيرون" (Charles Ageron) إلى أن هذا المفهوم ليس مفهوما مستحدثا، ظهر مع بداية 1950 فقد ظهر، في حقيقة الأمر، منذ 1936 في بيان "هنري فونفريد" (H. Fonfrède) : " نزع الاستعمار عن الجزائر"، الداعي إلى الرحيل عن الجزائر، وقد تلقف مناهضو الاستعمار هذا المفهوم، ليلقى مصير النسيان، بعد انتصار سياسة التوسع الاستعماري، هذا وقد استعمل المفهوم في ألمانيا لأول مرة سنة 1930 على يد " جوليبوس بون" (Julius Bonn) قبل أن يشد الرحال إلى إنجلترا سنة 1939، لمزيد من التوسع أنظر: « décolonisation » Encyclopaedia Universalis, France.

(24) Abdelkebir Khatibi « Bilan de la sociologie au Maroc » op. Cit, p24

هذا الأخير يساهم، بشتى الطرق، لنبسط الهيمنة الأمبريالية، ويقترح عبد الكبير لنزع الاستعمار عن الخطاب المتعلق بالسوسيولوجيا، أن يقوم الباحث بدور مزدوج:

1- يقوم في المقام الأول بتفكيك نزعة "مركزية الكلمة" «Logocentrisme» ونزعة التمركز حول السلالة «Ethnocentrisme»، وهو بهذا المعنى الذي يستعير فيه المفردات الفريدة والخاصة بجاك دريدا، يشير إلى أن الخطاب الغربي قد تشكل في صميمه نوع من الاستقلال الذاتي، وذلك منذ لحظة تصميم هذا الخطاب، أي منذ مراحل تطوره الأولى، وعبر تطور رؤيته للعالم أيضا، وقد تم ذلك بالصورة التي تكشف عن التضامن البنائي القائم فيما بين الكلمة، كما تبدو في صيغتها الاجتماعية، وبين أشكال السيطرة الأمبريالية المتعددة الأوجه.

2- وتتطلب العملية في المقام الثاني نقد المعرفة والخطابات التي تمت صياغتها في مجتمعاتنا العربية أيضا، حول طبيعة هذه المجتمعات. وهو يعتبر أن هذا النقد ضروري لنجاح مهمة التحرير. إذ لا بد من تجاوز أسس هذه المعرفة وذلك الخطاب، من خلال الوقوف على أصوله، وكشف ما يكتفه من شوائب أيديولوجية غيبية، كاريزماتية وأبوية، إذ ما فتئت المرجعيات الحاضرة تكرر اللامعرفة، وتصنع الانحطاط والتراجع، وتكرس التبعية. وعليه، فالجهد التكتيكي يستدعي شهود لحظة تشكل المفاهيم، وتتبع مسارها الذي اتخذته، ومعرفة وجهة هذا المسار (25).

وبغض النظر عن مجمل الشروط الواجب مراعاتها، فلقد اتخذت العلوم الإنسانية في مرحلة الاستقلال السياسي، مسارا آخر، حيث يلاحظ بقاءها وفيه لنا توفر لديها من تراث الغربيين ومدخلهم المنهجية، فقد لاحظنا سابقا كيف أن مفكرنا المغربي عبد الكبير الخطيب يستعير مفردات ومصطلحات خاصة نحتها جاك دريدا بمفرده، وأدخلها إلى القاموس الغربي، بقصد تحديد المدخل المنهجي، والشروط المعرفية الواجب توفيرها لنزع الاستعمار.

ويزول العجب إذا عرفنا بأن السبب وراء ذلك، يرجع إلى ما أوضحه امحمد زغدي حين بين بأن تطور السوسيولوجيا ونزع الاستعمار عنها (La décolonisation de la sociologie) وعلم الاجتماع السياسي، تم في الغالب في ظل غياب تقاليد علمية "وطنية".

(25) راجع بتوسع: Abdelkebir Khatibi « Double critique » in: Maghreb Pluriel, op.Cit, pp47-49.

ولذلك لاحظ الكاتب بأن المحدّدات التي حكمت أبحاث عالم الاجتماع التونسي قد اتخذت طابعا مزدوجا، حيث تأرجح الباحثون بين تفكير وأعمال " السادة" أو " الآباء" الغربيين، وبين الأيديولوجية الوطنية التي تفرزها السلطة الجديدة (26).

ولعل غياب التقاليد العلمية هو الذي يفسر لنا سبب ولادة الأعمال التي طفقت في إعادة اكتشاف المفكر العلامة عبد الرحمان بن خلدون بصورة خاصة؛ انتهت بها إلى إعلان أبوته الشرعية لعدة علوم علم الاجتماع والاقتصاد والسياسية والقائمة لا يسعها دفتر الولادات (*).

فبالرغم من مشروعية هذا التوجه إلا أنه لم يرافقه تحول إلى وضع خلاق يأتي كثرة لاكتشاف ظروف هذا الانقطاع المعرفي الذي قطع أوصال المعرفة العربية، وأحال الباحث العربي إلى مجرد ملتقط لأشتات النماذج الفكرية التفسيرية والنمطية الجاهزة ليفسر من خلالها ماضيه وواقعه، ومن خلالها ترسم أمامه صورة مستقبلة.

ثالثا - تقسيم العمل العلمي والعولمة:

لم تسلم الجامعة حتى في البلدان المتقدمة من تأثير " السوق" في ظل تعاظم تأثير العولمة، حتى وصل الأمر إلى تخوف البعض من هذه الآليات التي ستؤدي إلى " نهاية الجامعة" بالشكل الذي قامت عليه منذ القرن التاسع عشر.

ويرجع سبب هذا التخوف إلى شكوك العلماء مما سينجم عن تحكم السوق؛ الخاضع لحافز الربح؛ في مصير الجامعة وبالتالي تحديده لوظائفها وأدوارها، وسحبها لاستقلالها، وخلعه لطابعها المميّز كمؤسسة اجتماعية، وإلى غير ذلك من الآثار السلبية الأخرى مثل: سيادة معايير الكفاءة بمضمونها الاقتصادي محل المعرفة، وأن يحل الإداريون محل الأكاديميين، وتقليص مساحة المشاركة في صناعة القرارات الخاصة بمؤسسات التعليم العالي، واحتمال تدهور البحث العلمي.

M'hamed Zeghidi: « Décolonisation et développement dans la sociologie tunisienne » Cahiers (26) internationaux de sociologie, 1^o Editions, PUF, Paris,p254.

* يجب التفريق بين الاكتشاف العلمي الغربي لابن خلدون، بوصفه وسيلة تبرير للسيطرة الاستعمارية، والاكتشاف العلمي العربي الحماسي، وما صاحبه من استخدامات وتفسيرات وظروف لا حصر لها، لمزيد من التوسع أنظر:

Abdelkader Djeghloul: Trois études sur Ibn Khaldoun. Alger, ENAL, 1984, pp. 8- 11.

وقد ذهب البعض إلى حدّ القول بأن الجامعة ستفقد هويتها ذاتها، حيث سينجم عن تغلغل السوق إلى نطاق المعرفة أن تسود قيم السوق والمتاجرة في نطاق المعرفة كسلعة، مما قد يؤثر على عملية بناء المعرفة الإنسانية بشكل عام.

وقد عبر البعض الآخر من العلماء في أعمال معاصرة عن هذا التخوف بشكل صريح، كما هو الشأن عند "ريدنغر" (Readings) الذي كان عنوان كتابه : "الجامعة في خراب" حيث أوضح فيه بأن الجامعة فقدت مبررات استمرارها وأساس شرعيتها عندما هبطت قيمة مهمتها الثقافية، بوصفها منتج وحام وناشر لها، مما يفتح الباب لتحويلها إلى شركة كبرى تكتسب شرعيتها من السوق(27).

وبالطبع سيطرح ذلك عدة مشكلات، خاصة بالنسبة لبلدان العالم الثالث، لعل أولها أن يصبح الالتحاق بالجامعة مطلباً عسيراً لأبناء الفقراء والمعوزين الذين يعتبر التعليم بالنسبة إليهم المنفذ الوحيد لكسر طوق الوضع المتردي على عائلاتهم، ومما يعني أيضاً خرقاً صريحاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نص في مادته 1/26 على أن القبول في التعليم العالي ينبغي أن يكون متاحاً للجميع على أساس الجدارة.

ومن المشكلات الأخرى أيضاً " معضلة تمويل التعليم العالي " (28)، حيث سيتجه الرأسمال الباحث عن الربح الدائم إلى ميدان البحث الذي يعود عليه بالنفع في الأجل المنظورة.

ومن المشكلات الأخرى التي بدأت الجامعات العربية وبلدان العالم الثالث تعاني منها، هو استمرار جامعاتها في أداء أدوار كانت منوطة بها حينما أنشئت في كنف الاستعمار، ويمكن الوقوف على ذلك إذا علمنا بأن علومها الإنسانية وآدابها لازالت ترفع في ميادين البحث المختلفة انطلاقاً من المرجعيات الغربية، فهي لا تزال تمثل امتداداً ثقافياً للتقاليد الأجنبية ومناطق نفوذ للهيمنة الغربية.

²⁷ نادر فرجاني، " التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية " المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) العدد 237 (نوفمبر 1998) ص84-85.

²⁸ عبد الله زايد، " التعليم العالي وتحديات اليوم والغد " المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) العدد 237 (نوفمبر 1998) ص126-127.

ويمكن ملاحظة ذلك عند استعراض مناهج وبرامج التعليم والقضايا التي ينشغل بها البحث العلمي، فهي في مجملها تعبر عن هواجس الإنسان الغربي، وتصف آخر ما تفتقت به قريحته في خضم التطور الذي وصل إليه مجتمعه. وينسحب الأمر كذلك على البحوث في العلوم الأخرى غير الإنسانية، حيث كثيرا ما نجد بعض الباحثين يُفأخرون زملائهم بتخصصهم وتضلوعهم في مسائل وقضايا سوف لن تعود بالنفع على بلدانهم، في الآجال المنظورة.

وما يلفت الانتباه أيضا، في السنوات الأخيرة هو انتقال دور الرحالة والعسكر ورجال الإدارة الاستعماريين إلى الباحثين المحليين في إطار من التقسيم الجديد للعمل العلمي (*) الذي بمقتضاه يصبح المحليون مجرد جامعي بيانات خام عن مجتمعاتهم: أي عن مواطن المياه وطرق توزيعها التقليدية والحديثة، وعن أنماط المعمار في قراهم وأمصارهم، وعن عشرات تعلم اللغات الأجنبية في بلدانهم، وعن الأنشطة غير الرسمية في مدنهم، وعن كل شيء يمكن أن يكون موضوعا للبحث، ويتم ذلك في إطار من البحوث المشتركة. التي تجرى حصرا في مجتمعاتنا.

رابعاً- البحث العلمي في الجزائر:

لا يمكن الفصل بين تطور البحث العلمي وتطور التعليم العالي، بالرغم من اختلاف معدلات تطورهما، وهذا ما يمكن ملاحظته في النقاط التالية، فضلا عن ذلك يمكن اعتبار تطور هذه المائل جزءا من تطور العلاقة مع المتروبول.

حيث أثارت موجات المد والجزر للتبعية بمفهومها الشامل على الخيارات التعليمية والبحثية، كما أثرت محاولات التخلص من هذا التأثير على ذات الخيارات، بعد أن استشفينا ذلك فيما يخص الحقبة الاستعمارية في معرض الإشارة إلى ما تعلق بالمجتمع الجزائري.

* فتقسيم العمل العلمي الأول كان بمقتضاه يتنقل الباحث الغربي بدوره إلى دول المحيط لجمع المعلومات (المواد الخام) في شكل دراسات ميدانية وغيرها ليعاد تحليلها وتفسيرها (تصنيفها) في المؤسسات العلمية والبحثية في بلدان المركز، ليعاد تصديرها بشكلها المصنع على شكل مجلات وكتب وبرامج وسياسات.

أنظر: محمد السيد سليم، الجامعات العربية وظاهرة التبعية العلمية" المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) العدد 6 (جوان 1982) ص93.

1- التعليم العالي والبحث العلمي غداة الاستقلال:

عند دراسة أوضاع البحث العلمي في جزائر ما بعد الاستقلال، نخرج بعدة ملاحظات في غاية التناقض، تكشف عن خطورة استمرار تأثير مصالح " الهو " الخارجي والفرنسي بالذات على أوضاع البحث والتعليم العالي، فبالرغم من التقاليد النضالية القوية للحركة الطلابية الجزائرية إبان الثورة وخلال السنوات الأولى للاستقلال، إلا أن السلطة المنبثقة عن مخاض الحرب التحريرية تبنت ممارسات مزدوج.

فهي من جهة تتبنى خطوات استعجالية للقضاء على مظاهر التخلف الموروثة عن الاستعمار، وعلى التبعية الخائفة، وهي بالمقابل تختار بإرادتها " الحرة " دور الرييف في مجال البحث العلمي. ففي 11 جوان 1963 عقدت اتفاقية مع فرنسا لإنشاء " مجلس البحث العلمي " CRS، وكان الهدف الأساس من وراء ذلك هو الحفاظ على المصالح المتعلقة بالبحث والتجارب النووية بالجزائر، وما يبرر ذلك هو أن معظم الميزانية المعتمدة والمسيرة من طرف مسؤول فرنسي، كان يستحوذ عليها "معهد الدراسات النووية".

هذا على الرغم من كونها كانت موجهة أيضا لعدة مؤسسات بحث أخرى (معهد الدراسات في علم البحار، مركز بيبير وماري كوري، معهد باستور، معهد البحث الصحراوي IRS) والأخطر من ذلك أن هذا المجلس، الذي نصف أعضائه يمثلون المصالح العلمية والأيديولوجيا الفرنسية، هو الذي ينظر في برامج التعليم في الجزائر⁽²⁹⁾.

ولم تتعد وزارة التربية المنبثقة عن حركة 1965 عن هذا المسار التابع في 1966 حيث طرحت برنامج إصلاح أثار استياء الحركة الطلابية التي كانت الممثل الشرعي والوحيد للجامعة، فاعتبرته مستسحا عن البرنامج الفرنسي.

وعلى أية حال يمكن القول أن سلطات الثورة لم تستوعب أهمية البحث إلى غاية 1970، ولذلك لم تكن هناك علاقة واضحة بين الجامعة والبحث العلمي مع الجهود التنموي المزمع تبنيه، والأكثر من ذلك لم تكن تدرك بوضوح أهمية الرأسمال البشري في الجهود التنموي، وكانت تنظر للإنسان في إطار نظرتها لعناصر الإنتاج المختلفة، التي ستعمل على تحرير المجتمع والإنسان بشكل ميكانيكي من التبعية الخارجية، وقد كان من نتائج ذلك عدم إدراك دور الأستاذ الجامعي في تفعيل العمل التنموي، ولذلك لم يثمن مجهوده

Djamel Labidi, *Science et pouvoir en Algérie*, Alger, OPU, 1992, p²⁹

بالشكل العادل مما أدى إلى تردي أوضاعه، فأصبح حتى في الاجتماعات العلمية يطالب فقط بتحسين أجره، كما لاحظ الكثير من المسؤولين (30).

مرة أخرى كان الفضل الكبير في التحسيس بالأوضاع الصعبة للجامعة الجزائرية إلى الطلبة الذين طالبوا في بيان 22 نوفمبر 1969 بضرورة التصدي للمشكلات التي تتخبط فيها الجامعة، من حيث استقلاليتها، وفيما يخص البرامج البيداغوجية، والبحث العلمي، مما حدى بالرئيس الراحل بومدين إلى تشكيل لجنة وطنية لإصلاح الجامعة، وبالطبع أصبح تدخل السلطة السياسية في الجزائر خاضعا لدرجة حركات الاحتجاج، كما أن هذه الاستجابة ستبقى باستمرار مرادفة ومصاحبة للقمع البوليسي للحركة الطلابية كما حدث يومها أو كما حدث في الثمانينات مع حركة الأساتذة.

والمهم أن هذا الإصلاح توج بإقامة وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي في 11 جويلية 1970 عين على رأسها محمد الصديق بن يحيى، والذي دشّن مرحلة جديدة في حياة الجامعة الجزائرية، من خلال المخطط الفكري والبرنامج العملي الذي عرضه في ندوة صحفية في 23 جويلية 1973.

وقد تضمنت هذه الندوة أهداف الإصلاح الجامعي، كما أنها مهدت للندوة الوطنية حول البحث العلمي التي أجريت بعد عدة أشهر، وكان جوهر هذه الترتيبات هو رسم الخطوط العامة، واتخاذ بعض القرارات المنسجمة مع عن جوهر التوجه الاقتصادي والسياسي للدولة الجزائرية آنذاك.

فحسب المسؤولين الجزائريين فإن الهدف المنتظر من الجامعة هو استكمال ما اتخذ من إجراءات تقنية وإدارية من أجل إنجاح المشروع الجزائري، فكما قال الوزير فإن الثورة كانت تسير بخطوات كبيرة في كل الميادين، وبقيت الجامعة منعزلة، بعيدة عن الدور المنوط بها، أسيرة الهياكل والبناءات التي تركها الاستعمار، وقد حدّد بن يحيى الهدف المنتظر من الجامعة في إمداد البلاد بالإطارات التي هي في حاجة إليها، وحسب بن يحيى فإن هذه الإطارات يجب أن تعبّر عن طموحات وتطلعات هذا الشعب، وأن تكون قادرة على فهمه، وأن تضطلع بدورها في بناء الاشتراكية، وفيما يخص البحث العلمي طالب الوزير بضرورة تأميم البحث العلمي على غرار القطاعات الاقتصادية.

هذا وقد عرضت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الخطوط الهامة للبحث العلمي في ملتقى جوان 1972، حيث رسمت السياسة العامة التي يجب أن يضطلع بها البحث العلمي، كما يظهر في النقاط التالية (31):

Ibid, p³⁰

- أ. ضرورة أن يستجيب البحث العلمي لحاجات التنمية الوطنية.
- ب. ومن بين هذه الحاجات التنموية ما يتعلق بالقطاع الإنتاجي، فهو الذي سيقترح موضوعات البحث على الجامعة، كما أن تنظيم البحث ينتظر منه أن يكون مرنا ومتبعا للمشكلات التي تطرح.
- ج. يجب أن تكون حرية الباحث متوافقة مع المشكلات الوطنية، فيجب تخطيط البحث العلمي، وعلى العلوم الاجتماعية إلى جانب العلوم التكنولوجية أن يكون هدفها هو ترقية الإنسان. فيجب أن تعيد النظر في المفاهيم الغربية، وأن تعمل على انبثاق فكر يعبر عن إنشغالنا الخاصة.
- د. يجب أن تتقود الجامعة "معركة البحث"، وأن تلعب دور القائد للاقتصاد الوطني، فهناك علاقة جدلية واضحة - كما يقول بن يحيى - بين تنمية الجامعة بوصفها مؤسسة لتكوين الإطارات الوطنية وسيروة تنمية البلاد.

2- الجامعة والبحث العلمي في عصر الانفتاح:

كان طبيعياً أن تتأثر الجامعة البحث العلمي بتداعيات الحركة الإصلاحية، ويمكن تتبع ذلك من خلال الوقوف على وثيقتين اثنتين:

تتعلق الوثيقة الأولى ببرنامج الوزارة للتعليم العالي والبحث العلمي 1997-2000، حيث تكشف هذه الوثيقة عن تأثير الأوضاع المتردية على أوضاع الجامعة والبحث العلمي، بدل أن يكون الهاجس هو البحث عن دور الذي ينبغي أن تلعبه الجامعة في التخفيف من هذا التردّي. فهي تقوم بإحشاء عدد المؤطرين وتوضيح حجم الضغط الطلابي لتنتهي لرسم جملة أهداف من ضمنها ربط البحث بالتنمية، مع التأكيد على ضرورة الانفتاح على الخارج، وعقد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، والتعاون مع البنك الدولي. وبالطبع تعتبر هذه النبذة الجديدة متوافقة مع توجهات الدولة الانفتاحية، ومع سياستها الرامية إلى التحلي التدريجي دورها القيادي والراعي الدائم الحضور، ولم يغفل البرنامج أن يشير إلى وجود مشاريع عديدة مفتوحة على مستوى الوزارة، تنتظر الدراسة مثل قانون الأستاذ، ومشروع مراجعة الخريطة الجامعية، والخدمات الجامعية، .. وغيرها من المشاريع التي لازالت تراوح مكانها. ولذلك يمكن القول أن هذا البرنامج ليس سوى صرخة وزارية تحت الضغط الديموغرافي الطلابي لا غير.

³¹ لمزيد من التوسع أنظر : Labidi, op. Cit, pp. 154- 164.

أما فيما يخص الوثيقة الثانية فهي الوثيقة الأخيرة التي لازالت قيد الاختبار ، والمعنونة " إعادة تنظيم التعليم العالي: اقتراحات." والممضاة من طرف مدير التعليم والتكوين، مع إشارة إلى أن هذه الاقتراحات هي للسيد " جمال فروخي"، كما توضح الوثيقة.

وعلى الرغم من اجتهاد السيد فروخي إلا أن تقديم اقتراحات بهذا الحجم يكشف عن عدم جدية العملية، فهذا الأمر في حاجة إلى مجالس ومجامع ولجان. كما أنه تضمن اقتراحات كانت تتضمن تمريرا واضحا لقضايا فرضته أوضاع النخبة الجزائرية القادمة آنذاك ، مثل إقامة المدارس أو المعاهد العليا كوسيلة للفرز الاجتماعي، دون الرجوع إلى الأسباب التي أدت إلى دمجها في الجامعة منذ عقود، حيث لوحظ ضعف التأطير وقلّة الإمكانيات البيداغوجية المتاحة في الجامعة على قدر معين، كما أنه تضمن نماذج محددة نقلت دون مراعاة لصحة المقارنة بين الجامعة الجزائرية بمشاكلها العديدة والكليات الأجنبية (أمركا الشمالية، والبلدان الأنجلو-ساكسونية)

علاوة على الاقتراحات الخاصة بالتعليم العالي، نجد فروخي يضع عدة سيناريوهات تحت تصرف وزارة التربية والتعليم، كما يضع حلولاً للبطالة (إنشاء شبه رواتب).

ومما يسجل من نقائص لهذا المشروع بقاءه أسير الضغط الداخلي (الطلابي) والخارجي (بطالة أصحاب الشهادات) من دون أن يصاحب ذلك وضع اقتراحات مقنعة في مستوى هذه الضغوط. كما أن مراهنتها على التفاوض مع شركاء -كما يحدث في البلدان المتقدمة- لا يعتبر حلاً مناسباً في ظل التحديات التي تحد من اضطلاع الاقتصاديين الجزائريين بدورهم التنموي والإصلاحي في ظل السياسة غير الواضحة للسلطة الجزائرية، التي لا تزال منشغلة بإصلاح شرعية متآكلة باستمرار.

عند تعرضه لموضوع البحث الجامعي، بقي التحليل حبيس أهدافه الحقيقية وهي التكوين والتعليم، ولذلك كانت الإشارة إلى البحث، لينتقل للحديث عن الجامعة الافتراضية لحل مشاكل وليس لإثراء البحث والتعليم، وتوسيع المشاركة في التعليم العالي، وبالطبع لا يمكن الحديث عن النجاح في التكوين من خلال الجامعة الافتراضية ما دام التعليم الجامعي الواقعي لم ينجح بالقدر المطلوب.

وفي النهاية لا يمكن الحديث عن اقتراحات متوازنة وعقلانية بقدر ما يمكن الحديث عن محاولة لسد فراغ ما. ولكن يجب أن نقول في الأخير أن الترتيبات والمشاريع المقدمة في السنوات الأخيرة تتضمن قدرا كبيرا من الجدية، ولم تتح لنا في هذا العمل المستعجل أن نقدم تصوراتنا عنها، ونرجى ذلك إلى وقت لاحق.